الأمم المتحدة

A/C.2/78/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
13 October 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أمورين ..... (أوروغواي)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

المناقشة العامة *(تابع)*

1 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى مواصلة مناقشتها العامة بشأن موضوع "بناء تعافٍ مستدام للجميع".

2 - **السيدة كاسيماليفا** (قيرغيزستان): قالت إن وفد بلدها يرحب بالموضوع الذي اختير للمناقشة العامة. فتغير المناخ والتدهور البيئي لا يزالان يهددان نجاح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويؤديان إلى مفاقمة التحديات الإنمائية وتآكل المكاسب المحققة.

3 - وقالت إن الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي يجب أن يكونا مناسبين للغرض إذا ما أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، وجه رئيس جمهورية قيرغيزستان في خطابه الذي ألقاه خلال الأسبوع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا طلبا إلى الشركاء والمؤسسات المالية الدولية باستبدال الديون الخارجية بمشاريع بيئية، ومن ثم المساهمة بصورة مشتركة في تحسين حالة البيئة في العالم. ومن أجل معالجة قضايا المناخ بشكل أفضل وتحييد أثر الكربون، يلزم استثمار المزيد في مجال الطاقة الخضراء.

4 - وأشارت إلى أن تغير المناخ جعل المناطق الجبلية معرضة للخطر بشكل خاص. فالناس في تلك المناطق يواجهون الفقر والجوع والتهميش ويعيشون في بقاع تتسم بتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي. ويشكل الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية الجبلية تهديدا خطيرا لقيرغيزستان حيث إنها تؤدي دورا هاما في الحفاظ على حصيلة الماء وتوفير المياه العذبة للملايين من سكان وادي فرغانة. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يمكن أن تنخفض مساحة التجلد في قيرغيزستان بشكل كبير بحلول عام 2100، مما يفاقم ندرة المياه وتدهور الأراضي والأمن الغذائي في المنطقة.

5 - ومن أجل الحفاظ بفعالية على النظم الإيكولوجية والأنهار الجليدية الجبلية، واستنادا إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة سابقا بشأن التنمية المستدامة للجبال، وضعت قيرغيزستان، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، إطارا عالميا لمبادرة خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية 2023-2027، عُرِضَ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه. كما وقع رئيس جمهورية قيرغيزستان مؤخرا مرسوما يعلن الفترة من عام 2023 إلى عام 2027 باعتبارها خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية في جمهورية قيرغيزستان، ووُضعت خريطة طريق وطنية ستُعتمد قريبا. وتتضمن خريطة الطريق تدابير على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، منها تدابير في إطار المشاريع والتدابير القائمة والمرتقبة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيُعقَد مؤتمر قمة بيشكيك العالمي الثاني للجبال في قيرغيزستان في عام 2027 باعتباره المرحلة الختامية لمبادرة خمس سنوات للعمل، أي بعد 25 عاما من مؤتمر القمة الأول.

6 - **السيد شَتيل** (بنغلاديش): قال إن أفقر البلدان والشعوب وأكثرها ضعفا لا تزال تواجه عواقب وخيمة نتيجة للأزمات المتعددة والمترابطة. ويبدو مسار التعافي شاقا لأن الأسباب الكامنة التي تعيق إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ظلت إلى حد كبير دون معالجة عاما بعد عام. ويتطلب التعافي المستدام الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وهذا بدوره يعني الحصول على تمويل ميسر بأسعار معقولة ومنخفض التكلفة وطويل الأجل. غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات الأخيرة كشفت عن تفاوتات صارخة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث كيفية حصولها على اللقاحات والتمويل. وقد أدت هذه التفاوتات إلى تعافٍ غير متكافئ. وتحتاج البلدان النامية إلى حيز مالي وسيولة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتمويل إعادة البناء. والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم 100 بليون دولار في شكل صناديق للمناخ، وتشغيل صناديق الخسائر والأضرار، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة وإعادة توظيفها، واقتراح الأمين العام خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة بقيمة 500 بليون دولار، هي إجراءات يمكن أن تزود البلدان النامية بالموارد الحاسمة الأهمية التي تمس الحاجة إليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن إنشاء هيكل مالي يعالج المسائل المتصلة بحصول البلدان النامية على الأموال والقدرة على تحمل تكاليفها، لا سيما في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ والكوارث، أمر أكثر إلحاحا. وينبغي أن تتضمن أيضا جميع صكوك الإقراض بنودا بشأن الكوارث لجعلها أكثر استيعابا للصدمات وأكثر مرونة.

7 - وأردف قائلا إن من الضروري أيضا الاستثمار في التعافي القادر على الصمود في وجه تغير المناخ. فالكوارث والنكبات الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ تعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وتطرح تحديات كبيرة في مواجهة التعافي. ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات مناخية مجدية. ويجب على الجهات الرئيسية المسببة للانبعاثات أن تقدم مساهمات طموحة محددة وطنيا وأن تنفذها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بصناديق المناخ وأن

تعمم التكنولوجيا النظيفة والخضراء والمتقدمة على البلدان النامية الأكثر ضعفا بتكاليف معقولة. وينبغي إحراز تقدم ملموس بشأن صندوق الخسائر والأضرار في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، كما يلزم تبسيط الوصول إلى صناديق المناخ.

8 - وقال إنه ينبغي الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لسد الثغرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة وإيجاد فرص العمل والعمل المناخي. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء قدراتها بحيث تتمكن من الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمشاركة الشاملة في الاقتصاد الرقمي. وسيكون الوصول إلى التكنولوجيا عاملا تمكينيا هاما لتحقيق التعافي المستدام.

9 - وأشار إلى أن الأزمات المترابطة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية أدت إلى رفع الأسعار العالمية للأغذية والطاقة والسلع الأساسية، مما أضعف الجهود الهشة للتعافي من جائحة كوفيد-19. واضطر العديد من البلدان النامية إلى تكبد تكاليف إضافية على واردات الأغذية والوقود، مما أثر بدوره على قدرتها على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويجب معالجة العوامل التي تؤثر على أسعار الأغذية وإمكانية الحصول عليها، مثل القيود المفروضة على الصادرات والتكديس والاختلالات في سلسلة الإمداد.

10 - وأضاف أنه، لمعالجة مسألة انعدام أمن الطاقة، ينبغي لجميع البلدان أن ترفع سقف طموحها لزيادة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها مع الضغط من أجل التحول إلى الطاقة الخضراء والمستدامة. ولكي يحدث ذلك، تحتاج البلدان النامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والحصول على التمويل المتعدد الأطراف ونقل التكنولوجيا إليها لتحقيق تحولها إلى الطاقة الخضراء.

11 - وذكر أنه بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها بنغلاديش، فقد أحرزت تقدما ملحوظا في مكافحة الفقر والجوع، حيث خفضت نسبة الفقر المدقع إلى 5,6 في المائة في عام 2022 بعدما كانت تبلغ نسبته 25,1 في المائة في عام 2006. وهي رائدة عالميا في إدارة الكوارث والتكيف مع المناخ، ويمثل نموذجها للعيادات المجتمعية مثالا يحتذى به في مجال الرعاية الصحية الأولية التي تتمحور حول الإنسان. وتعمل الحكومة حاليا على تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ ويجري إصلاح النظام التعليمي مع التركيز على التفكير النقدي والمهارات والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وتظهر بصمات الفتيات والنساء في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع كافةً. وقد حققت بنغلاديش غاية أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في توفير الكهرباء لنسبة 100 في المائة من الأسر المعيشية.

12 - واستدرك قائلا إن التعافي من مختلف الأزمات يتطلب شراكة عالمية. وعلى حد تعبير الأمين العام، هناك حاجة إلى تحول جوهري من حيث الالتزام والتضامن والتمويل والعمل، من أجل وضع العالم على المسار الصحيح. والواقع أن التحقيق الكامل للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة يتسم بأهمية حاسمة. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان، من خلال التعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن تدعم بعضها بعضا بالأموال ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتخفيف عبء الديون. بيد أن ذلك لا يمكن إلا أن يكون مكملا التعاون بين الشمال والجنوب. ويمكن الاستفادة من كافة التكنولوجيات لتسريع الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق تعاف مستدام للجميع.

13 - **السيد فونغنوركيو** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بناء تعاف مستدام للجميع موضوع هام للغاية في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي العديد من التحديات غير المسبوقة. ولما كانت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني أشد المعاناة، فمن الحيوي أكثر من أي وقت مضى أن يجد المجتمع الدولي حلولا أكثر فعالية وعملية المنحى ومستدامة مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحا، حتى لا تتخلف أضعف الفئات عن الركب.

14 - وقال إن هناك حاجة لإعادة تنشيط تعددية الأطراف وإكسابها القدرة على الصمود، بسبل منها تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، دعما للتنمية المستدامة. ومن أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية أن تعمل معا على نحو أكثر تنسيقا. ويجب أيضا أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات دورا أساسيا في تعبئة الموارد وتنسيقها، بما في ذلك دعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

15 - وأردف قائلا إن بلده لا يزال ملتزما بما عليه من التزامات دولية في مجال تغير المناخ، على الرغم من مساهمته الضئيلة في إجمالي الانبعاثات العالمية. غير أن التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجيته الوطنية في هذا الصدد يتطلب موارد مالية كافية فضلا عن المساعدة التقنية، والحصول على التمويل المناخي وغير ذلك من مصادر

التمويل. ولذلك من الأهمية بمكان أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته ذات الصلة، ولا سيما توفير 100 بليون دولار في شكل تمويل مناخي.

16 - وقال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بتحقيق الغايات المحددة في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا من خلال تنفيذ خطة إنمائية وطنية، أُدمجت فيها الأولويات ذات الصلة ببرنامج العمل. وقد شرعت أيضا في وضع استراتيجية للانتقال السلس بغية ضمان رفع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من قائمة أقل البلدان نموا.

17 - وفي الختام، دعا إلى زيادة التركيز على الاحتياجات والأولويات الأكثر إلحاحا للبلدان النامية غير الساحلية، مثل تطوير البنى التحتية، والتكامل الإقليمي، وتيسير التجارة والنقل، والربط الرقمي، والانتقال في مجال الطاقة، من أجل التخفيف من أوجه ضعف هذه البلدان والمساعدة في دعم تنميتها المستدامة وتحولها الهيكلي.

18 - **السيدة إستميل أيديل** (تركيا): قالت إن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تباطأ بشكل كبير في منتصف الفترة التي تغطيها خطة عام 2030، بل وانعكس مساره. وقد أتاح مؤتمر القمة الأخير المعني بأهداف التنمية المستدامة فرصة حاسمة لإعادة العالم إلى المسار الصحيح من خلال تحديد خطوات ملموسة لتحويل الأقوال إلى أفعال. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بالإعلان السياسي الذي اعتُمد بتوافق الآراء في تلك المناسبة، والذي من شأنه أن ييسر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

19 - وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 وغيرها من الصدمات الخارجية أثبتت أن بناء القدرة على الصمود في وجه المخاطر أمر أساسي لحماية مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وفي أعقاب كارثة الزلزال التي وقعت في تركيا في وقت سابق من هذا العام، أصبحت الأولوية العليا لحكومة بلدها هي منع أخطار الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود والتأهب لمواجهة الصدمات في المستقبل. وبالنظر إلى أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يمثل المخطط المتفق عليه عالميا في هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة للإطار.

20 - وقالت إن أقل البلدان نموا لا تزال تتطلب اهتماما خاصا بوصفها أضعف الفئات. وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي نجح في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في برنامج عمل اسطنبول، يتيح آفاقا لبناء القدرة على الصمود، ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبناه وأن يوسّع نطاقه.

21 - وأردفت قائلة إن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي تستضيفه تركيا، يتيح فرصا هائلة لتلك البلدان لزيادة قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بينما تستمر الدول في العيش في قرنين رقميين مختلفين. ولذلك ينبغي للشركاء في التنمية أن يدعموا مصرف التكنولوجيا وينبغي لأقل البلدان نموا أن تستفيد من خدماته.

22 - وقالت إن اللجنة، استعدادا للمؤتمر الدولي الرابع المقبل المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، يجب أن تعالج احتياجات تلك البلدان وأوجه ضعفها التي تنفرد بها. ويتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب إمكانات هائلة لتحقيق هذا الهدف. فلا سبيل إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة من دون أفكار بلدان الجنوب ودعمها.

23 - وأضافت قائلة إن معالجة انعدام الأمن الغذائي بند آخر ذو أولوية قصوى. وينبغي أن تبدأ الجهود الإنمائية بضمان الأمن الغذائي، ويتمثل دور اللجنة في التصدي لهذا التحدي. وتقف تركيا في طليعة الجهود المبذولة لعكس الاتجاه المقلق بشأن انعدام الأمن الغذائي. والمبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، التي نشأت بوساطة مشتركة بين بلدها والأمم المتحدة، ساعدت كل الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم. وكفلت المبادرة تصدير أكثر من 32 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية. وتواصل تركيا جهودها لاستئناف المبادرة من خلال النظر في شواغل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

24 - وقالت إن تركيا مصممة على القيام بدورها في مكافحة تغير المناخ والمساهمة في التنفيذ الناجح لاتفاق باريس، على أساس الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل بلد. وقد وضعت مجموعة من السياسات المناخية الإضافية، مثل هدف تحييد أثر الكربون لعام 2053 ووضع استراتيجية وطنية للتمويل الأخضر بحلول نهاية عام 2023. وقدمت تركيا أيضا ترشيحها لاستضافة الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في عام 2026، حيث تستطيع أن تكون داعية وصوتا لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للتوصل إلى مخرجات متوازنة.

25 - وفي الختام، قالت إن بلدها يفتخر أيضا باتخاذه خطوات هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مشروع للقضاء على الهدر أُطلق في عام 2017. وقد اعترفت الجمعية العامة فيما بعد بأهمية

تعزيز مبادرات القضاء على الهدر، بعد اعتماد اللجنة مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في الدورة السابقة.

26 - **السيد ميلامبو** (زامبيا): قال إن موضوع المناقشة العامة الحالية يؤكد الحاجة إلى التعاون العالمي لإيجاد حلول دائمة من أجل التغلب على التحديات المتداخلة مثل الحرب، وعدم وضوح الآفاق الاقتصادية في العالم، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لتعزيز الشراكات العالمية، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وإعلاء حقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وبناء القدرة على الصمود في أكثر البلدان ضعفا.

27 - وأضاف قائلا إن تحقيق السلام العالمي، باعتباره مقدمة للتقدم والازدهار، لا يمكن أيضا إيفاء أهميته كوسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 حقَّها من التأكيد. ويجب على المجتمع العالمي أن يتعاون لبناء الثقة والوقوف متحدا في مواجهة التوترات الجيوسياسية العالمية والنظم الاقتصادية والسياسية المتصدعة. وينبغي توجيه جهوده نحو معالجة أوجه عدم المساواة، وتحقيق انتقال عادل، وتشجيع المزيد من العمل المناخي.

28 - وقال إن التعافي الاقتصادي العالمي المطرد يتطلب جهدا تحوّليا جماعيا للتخفيف من العوائق الهيكلية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. والتحول الاقتصادي له أهمية محورية لتنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لأن أقل البلدان نموا مثقلة بالديون، وهو ما يعيق التحول الهيكلي، يجب على الشركاء في التنمية أن يضمنوا الحصول على تمويل أقل تكلفة وأكثر إنصافا، وأن يزيدوا من التمويل الميسر بشروط إقراض محسنة. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة بمبلغ 500 بليون دولار التي اقترحها الأمين العام، والتي يمكن أن تسهم في تخفيف الظروف المالية غير المواتية التي تعيشها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وأن توفر الأموال التي تمس الحاجة إليها للاستثمار في مجالات مثل رأس المال البشري، وإيجاد فرص عمل، وتطوير البنى التحتية، والإنتاج الزراعي.

29 - وقال إنه بينما يمثل نجاح بلده في إعادة هيكلة ديونه بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين دليلا حقيقيا على التضامن العالمي، فإن العملية المطولة بموجب الإطار المشترك لا تزال تشكل تحديا رئيسيا تجب معالجته. وعندما تواجه معظم البلدان أزمة ديون، فإنها تحتاج إلى اتخاذ إجراءات سريعة وتلقي تخفيف لعبء الدين في الوقت المناسب. فالتأخير ينطوي على تكاليف اجتماعية ويخلق حالات من عدم اليقين تعوق الاستثمار الخاص.

30 - وأضاف قائلا إن زامبيا، شأنها شأن غيرها من أقل البلدان نموا، تحتاج إلى تعزيز فرص الحصول على تمويل ميسور التكلفة، وتواصل الدعوة إلى تعزيز النظام التجاري الدولي وجعله منصفا وقائما على القواعد.

31 - **السيدة شيمبيري مولاند** (ملاوي): قالت إن بلدها ملتزم بتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وإنه يسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف 2 بشأن الجوع، والهدف 3 بشأن الصحة والرفاه، والهدف 4 بشأن التعليم الجيد، والهدف 6 بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء. غير أن جهود تحقيق التنمية فيه يمكن أن تخرج عن مسارها بسبب تحديات عدة. فعدم كفاية الموارد لا يزال يشكل تحديا رئيسيا. وتتطلب جميع الأهداف تمويلا مناسب التوقيت ومستداما وكافيا ودراية تقنية. وقد أدى ضعف الاقتصاد بالاقتران مع آثار جائحتي كوفيد-19 والكوليرا، واستمرار الصدمات المتعلقة بالمناخ، واستمرار النزاع في أوروبا الشرقية، إلى تقليص الحيز المالي وزيادة الضغوط المتعلقة بالديون. والتضخم آخذ في الازدياد بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة والسلع الأساسية التي تتأثر بالاختلالات التي تعتور سلسلة الإمداد العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات في الغذاء والطاقة والمياه والسكن وأزمات أخرى. وإزاء هذه الخلفية، تحدث الكوارث في ملاوي أيضا بمعدل ينذر بالخطر الشديد، وتؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ولذلك جرى تحويل الموارد المخصصة للتنمية نحو الاستجابة للكوارث، مما شكل عبئا من الديون لا يمكن تحمله، في حين أن الاستثمار لحفز التعافي مقيد إلى حد كبير بسبب ضيق الحيز المالي وتزايد الضغوط المتعلقة بالديون.

32 - وقالت إن هناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي لبناء قدرة ملاوي على التكيف اقتصاديا ومناخيا للتصدي لتلك التحديات، والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورفع اسم البلد في نهاية المطاف من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال إلى مركز بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا بحلول عام 2030، تمشياً مع رؤية ملاوي 2063 وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. وتؤيد ملاوي تأييدا تاما الدعوات إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي قطعها الشركاء لمعالجة الفجوة في تمويل التنمية، بسبل منها آليات التمويل

المرنة لتوفير التمويل المناخي، فضلا عن الدعوات إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وتوسيع نطاق القروض الميسرة، وإلغاء الديون.

33 - وفي الختام، قالت إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص التي تيسر التحول الرقمي.

34 - **السيد البرطي** (اليمن): قال إن الصدمات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي من جراء جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية، بالاقتران مع أزمات الغذاء والطاقة المتصلة بتغير المناخ، قد أضرت بشدة بالبلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويواجه اليمن من مطلع الألفية الثالثة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية زادت وتيرتها في العام 2014 نتيجة الانقلاب الذي ارتكبه المتمردون الحوثيون بدعم إيراني والذي وأد أحلام اليمنيين وطموحاتهم وأغرق بلدهم في دوامة من النزاع والهشاشة تقوض التنمية وتدمر البنى التحتية. وينبغي للجنة أن تولي مزيدا من الاهتمام للدول المتأثرة بالنزاعات، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا.

35 - وقال إن المستقبل القريب يبدو قاتما، حيث يُتوقع أن يقل معدل النمو عن 3 في المائة، وأن يستمر ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة، وأن يتواصل انخفاض قيمة عملات البلدان النامية مما يزيد بشكل كبير من عبء خدمة الديون. ويضيف تغير المناخ تكلفة التعافي من الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها والتكيف معها إلى تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستكون هناك حاجة إلى تعاون دولي عاجل وواسع النطاق للتغلب على العقبات المتزايدة. وعلى وجه الخصوص، يلزم جعل النظام المالي الدولي أكثر فعالية. وينبغي أن تكون البلدان المتعثرة قادرة على الاستفادة بسهولة أكبر من إلغاء الديون وتدفقات رأس المال التفضيلية. وينبغي أن يكون للبلدان النامية دور أكبر في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية.

36 - وأشار إلى أن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا. وينبغي توفير التعليم بمستويات مناسبة لجميع الشرائح السكانية. وستحتاج البلدان النامية إلى مساعدة الشركاء الدوليين لتدريب الأجيال المقبلة على مواجهة التحديات الناشئة. ومن المؤسف أن البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من تغير المناخ هي أقل البلدان تسببا في حدوثه. وينبغي للبلدان الأكثر تقدما أن تزود البلدان الأقل تقدما بالدعم الذي تحتاجه لتعزيز قدراتها على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية. ويتعين على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها إذا أريد ألا يتخلف أحد عن الركب.

37 - **السيد مساري** (إيطاليا): قال إن نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة أثبتت الحاجة إلى التعاون لمواجهة التحديات العالمية وزيادة التضامن الدولي. وفي أعقاب العدوان الروسي المتهور على أوكرانيا وآثاره العالمية التي لا يمكن إنكارها، تزيد إيطاليا والعديد من البلدان الأخرى من العمل العالمي والدعم لأكثر البلدان ضعفا. ولا تزال خطة عام 2030 توحد البلدان، التي لن تتمكن، بدون إيجاد أرضية مشتركة، من إعادة الأهداف بنجاح إلى مسارها الصحيح وتسريع الإجراءات البنيوية للتصدي لتغير المناخ وتوفير التمويل للتنمية المستدامة.

38 - وأردف قائلا إنه يمكن بالفعل ملاحظة بعض التحسن. فعلى سبيل المثال، لا تزال إيطاليا ملتزمة بالنهوض بجدول أعمال المناخ، وهي تتطلع إلى تحقيق الهدف السنوي البالغ 100 بليون دولار. وقد أسفر مؤتمر قمة الأمم المتحدة الأخير المعني بالمنظومات الغذائية في روما عن نتائج ثرية بالنسبة لتحولات المنظومات الغذائية والأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يواجهون الجوع. وتدعو إيطاليا إلى تسريع الإجراءات العالمية في هذا الصدد وتتطلع إلى مفاوضات اللجنة بشأن القرار المتعلق بالأمن الغذائي خلال دورتها الحالية.

39 - وقال إن إيطاليا لا تزال ملتزمة تماما بالنهوض بخطة عام 2030 بجميع أبعادها. وقد استمر تزايد مساعدتها الإنمائية الرسمية، دعما لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تركز على أقل البلدان نموا. وتواصل إيطاليا أيضا دعمها الفعال للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية بمبادرات سياسية ومالية وتقنية عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم صندوق المناخ الإيطالي الجديد، الذي تبلغ موارده 840 مليون يورو سنويا لمدة أربع سنوات، في معالجة جميع جوانب تغير المناخ في البلدان النامية، بما في ذلك التكيف.

40 - وأشار إلى أن التنمية المستدامة في أفريقيا تمثل إحدى الأولويات الرئيسية لإيطاليا. وهي ستواصل العمل مع الشركاء لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وإرساء السلام والرخاء في الدول الأفريقية وتنميتها. ولكن نظرا لعدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها، فإن إيطاليا تعمل من أجل إقامة شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص بغية توجيه استثمارات إضافية من القطاع الخاص في أفريقيا وخارجها. وتستثمر إيطاليا أيضا في مجالي العلم والتكنولوجيا،

بما في ذلك الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة في مجال الزراعة لصالح بلدان الجنوب. وسيمثل تعزيز الشراكات العالمية وزيادة التعاون والتضامن الدوليين أولوية خلال رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع في عام 2024.

41 - **السيد لعتروس** (الجزائر): قال إنه بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن المناسبات الأخيرة مثل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة تمثل فرصة ممتازة لتقديم توصيات يمكن أن تدفع المناقشات قدما في المجالات الرئيسية المتصلة بالتنمية. ومن شأن التعاون والتضامن بين البلدان أن يكونا حاسمين للتغلب على العديد من التحديات، وخصوصاً لضمان الحصول على تمويل التنمية، وهو متطلب أساسي لتنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، يجب إصلاح النظام المالي الدولي وإصلاح إدارته، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بحيث تكون البلدان النامية ممثلة تمثيلا أفضل في هيئات صنع القرار.

42 - وأعرب عن الأسف لأن حصة أفريقيا من التجارة العالمية لا تزال تبلغ 3 في المائة فقط. وقال إن الجزائر تواصل الدعوة إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنصف يساعد البلدان على توسيع وتنويع مشاركتها في التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية وييسر وصولها إلى منظمة التجارة العالمية.

43 - وقال إن أفريقيا، وفقا لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تخسر سنويا حوالي 88 بليون دولار في صورة تدفقات مالية غير مشروعة. ولذلك يلزم تعزيز التعاون الضريبي الدولي وتعبئة الموارد المحلية، وفي الوقت نفسه، تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتيسير إعادة الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية.

44 - وأشار إلى أنه يجب معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية بشكل عاجل. وفي هذا الصدد، تسلم الجزائر بضرورة تخفيف عبء الديون واتباع نهج متعدد الأطراف أكثر انتظاما لتنسيق وتحسين عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وهي تؤيد خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة المقترحة وتدعو إلى توفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية من خلال آليات فعالة.

45 - وقال إن هناك حاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان، ولا سيما في أفريقيا، لبناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تفي بالتزامها بتوفير 100 بليون دولار في صورة تمويل مناخي للبلدان النامية. ويجب أن تكون البلدان النامية قادرة أيضا على الاضطلاع بدور أكبر في تشكيل الرؤية العالمية للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا.

46 - وأضاف قائلا إن هناك حاجة إلى تعاون أقوى فيما بين بلدان الجنوب وزيادة التعاون الثلاثي لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم البلدان النامية المحتاجة.

47 - وقال إن الجزائر انخرطت في برامج وإصلاحات وطنية رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حققت إنجازات في جميع مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية من خلال استراتيجيات شاملة، بما في ذلك تقليص نسبة الفقر المدقع إلى 0,7 في المائة في عام 2021.

48 - **السيد لاباسوف** (أوزبكستان): قال إن الإعلان السياسي الذي اعتُمد مؤخرا في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة يرسل إشارة إيجابية ومشجعة إلى المجتمع العالمي، الذي تزايد قلقه بسبب النكسات والتقدم البطيء في مسار تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة. وباعتبار اللجنة الثانية منبرا رئيسيا للنظر في الجوانب المحورية لخطة عام 2030 والنهوض بها، ينبغي لها أن تنشط عملها وتحشد كافة الجهود من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للناس ولكوكب الأرض.

49 - وقال إن أوزبكستان مثابرة في أنشطتها الرامية إلى التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وحتى اليوم، قدمت أوزبكستان استعراضين وطنيين طوعيين لخطة عام 2030، حيث أتاحت خبراتها ودروسها المستفادة وحددت المزيد من الخطوات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتماشى استراتيجية أوزبكستان الإنمائية لعام 2030 تماما مع هذه الأهداف.

50 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بأن قرار اللجنة الثانية التاريخي بشأن دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي قدمته أوزبكستان واعتُمد في الدورة السابقة للجنة، قد أصبح بمثابة مخطط أولي لحشد الدعم البرلماني في تحقيق الأهداف. وقد أعطى زخما جديدا لمشاركة الهيئات التشريعية في النهوض بخطة عام

2030. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تواصل تعزيز تنفيذ ذلك القرار الهام.

51 - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لمكافحة المشكلة الأكثر إلحاحا في العصر الحديث - وهي تغير المناخ - وأن هناك حاجة ملحة لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وتغدو منطقة وسط آسيا الآن واحدة من أضعف مناطق العالم في مواجهة هذا التهديد. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، ارتفعت درجة حرارة الهواء في المنطقة بمقدار درجة ونصف، وهو ما يزيد عن ضعف المتوسط العالمي لمستوى الاحترار. ونتيجة لذلك، ذاب ما يقرب من ثلث المساحة الكلية للأنهار الجليدية في المنطقة.

52 - وقال إن وفد بلده، استنادا إلى القرار الجامع للجنة المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة"، يعتزم تقديم مشروع قرار جديد بعنوان "وسط آسيا في مواجهة التهديدات المناخية العالمية: التضامن من أجل الرخاء المشترك". ويُفترض أن يعزز اعتماد مشروع القرار المقترح الالتزام الجماعي بالتصدي على نحو فعال للآثار السلبية لتغير المناخ، ليس على ازدهار وسط آسيا فحسب، بل على الصحة العامة لكوكب الأرض.

53 - **السيدة فايا** (تونغا): قالت إن التحدي الماثل أمامنا هو الحيلولة دون أن تصبح أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتحقيق. فأكثر من 50 في المائة من غايات هذه الأهداف تُعتبر ضعيفة وغير قابلة للتحقيق، و 30 في المائة من هذه النسبة هي غايات بشأن الفقر والجوع والمناخ إما توقفت مسيرة إنجازها أو تعرضت لانتكاسات. ونظرا لأن تغير المناخ لا يزال يشكل تهديدا وجوديا بالنسبة لتونغا ومنطقة المحيط الهادئ، يجب خفض انبعاثات غازات الدفيئة للحفاظ على متوسط درجة حرارة دون عتبة الـ 1,5 درجة مئوية. وفي هذا السياق، دعت المتكلمة جميع الدول إلى إنجاز أول تقييم عالمي وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار، مشيرة إلى أنه يجب أن تُقبل في الصندوق الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة بشكل متزايد ومبسط. وقالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة الدعوة إلى إنشاء صندوق لمنطقة المحيط الهادئ لتقديم المساعدة المباشرة لمساعي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بما يخفف من آثار تغير المناخ. وتونغا مصممة على تولي زمام المبادرة في هذه المسألة، بعد أن عُيّنت نصيرا سياسيا لمسألة تمويل المناخ في منطقة المحيط الهادئ.

54 - وقالت إن تونغا شاركت في استعراض منتصف المدة لإطار سنداي في وقت سابق من هذا العام. وتحتاج بلدان منطقة المحيط الهادئ إلى إحراز مزيد من التقدم وهي لا تزال في الطليعة في مكافحة الأخطار المتصلة بالمناخ. وعدم إمكانية الحصول على التمويل في الوقت المناسب يمنع الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحراز التقدم اللازم. وفي هذا الصدد، تدعو تونغا إلى العمل على استعراض آليات التمويل غير المنسقة إلى حد كبير، وإيلاء الأولوية لاحتياجات التمويل القصيرة الأجل بعد وقوع الكوارث، ومعالجة الحد من المخاطر على المدى الطويل. وتدعو تونغا أيضا إلى استثمار المزيد في زيادة القدرة على الصمود.

55 - وأضافت قائلة إن تخفيف وتقليص المخاطر على المدى الطويل يرتبطان ارتباطا جوهريا بنظم الإنذار المبكر. وتونغا ملتزمة بتنفيذ مبادرة الأمين العام، نظم الإنذار المبكر للجميع، وتؤكد من جديد أن تعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة هو الأكثر جدوى بالنسبة لتنفيذ إطار سنداي. وقد اضطلعت تونغا بدور قيادي في منطقتها في هذا الصدد من خلال تنفيذ نظام للإنذار المبكر على نطاق البلد مزود بنظم للاتصالات وصفارات إنذار.

56 - وأردفت قائلة إن تونغا، المعرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ والصدمات الخارجية الأخرى، تؤيد استعراض الهيكل المالي الدولي لضمان ملاءمته للغرض. ولا بد من تقديم دعم عاجل وكبير ويمكن التنبؤ به وثابت إلى الدول التي تعاني من صعوبات مالية. وتحتاج تونغا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى فرص أكبر للحصول على التمويل الميسر لدعم جهودها الإنمائية وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وتؤيد تونغا أيضا تأييدا تاما تخفيف عبء الديون خصوصا عن البلدان التي تجد نفسها في ظروف قاسية، ولا سيما البلدان التي تضررت بشدة من الكوارث الطبيعية أو الصدمات الخارجية الأخرى. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف المتعلقة بالديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

57 - وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يدعو إلى اعتماد مؤشر للضعف متعدد الأبعاد لتوفير فهم أشمل للمسائل الأعمق المتعلقة بالضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتجاوز المقاييس التقليدية. وينبغي أن تكون هذه الأداة قادرة على تقديم مساعدة فعالة، حيثما ومتى كانت هناك حاجة إليها.

58 - **السيد الرواحي** (عمان): قال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب تعبئة الموارد اللازمة. وتتماشى رؤية بلده عُمان

2040 إلى حد كبير مع خطة عام 2030. وسوف تقدم عمان استعراضها الوطني الطوعي الثاني في عام 2024.

59 - وقال إن مطالب البلدان النامية وأقل البلدان نموا المتعلقة بالفقر وتغير المناخ والمديونية والوصول إلى الأسواق منطقية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية، وعلى وجه الخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إعادة النظر في آليات عملها، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض، ووضع حلول لأزمة الديون تأخذ في الاعتبار الظروف الخارجة عن إرادة الدول، مثل تغير المناخ.

60 - **السيدة تسيود** (ناورو): قالت إنه يجب على الجميع أن يكونوا مستعدين لاتخاذ إجراءات مشتركة أكبر وأجرأ لاتباع المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقالت إن أولويات وفد بلدها فيما يتعلق بعمل اللجنة الثانية لا تزال كما كانت في السنوات الماضية: تغير المناخ، وتحسين فرص الحصول على التمويل، والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولما كانت العبرة بالفعل لا بالقول، يجب إثبات قوة وإمكانات تعددية الأطراف من خلال الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل، بما في ذلك الوفاء بالالتزام بمبلغ 100 بليون دولار للعمل المناخي، وضمان تمويل وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار، والأهم من ذلك، تحقيق خفض عاجل وملحوظ في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

61 - وأضافت قائلة إن إصلاح الهيكل المالي الدولي ضروري أيضا، بدءا بوضع مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وتوفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك، دون حصر، التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، يجب ألا يراعي أولويات البلدان النامية فحسب، بل أيضا أوجه الضعف فيها. ولذلك ترحب ناورو بالتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤيد التوصيات الداعية إلى إنشاء أمانة مؤقتة لمواصلة صقل المؤشر، وتتطلع إلى اعتماده وبدء العمل به في الوقت المناسب.

62 - وقالت إنه يلزم اتباع نُهُج جديدة ومبتكرة وجريئة لضمان أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ولذلك يجب على المجتمع العالمي، في المؤتمر الدولي الرابع القادم المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يعتمد برنامج عمل مركزا وقابلا للقياس ومزودا بالموارد الكاملة ومصمما خصيصا لظروف هذه الدول، ويوفر حلولا عملية وقابلة للتنفيذ للتعجيل بالتنمية المستدامة.

63 - **المونسنيور مورفي** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه عندما تم اعتماد خطة عام 2030، وصفها البابا فرانسيس بأنها بارقة أمل مهمة. ومما يؤسف له أن أحداث السنوات الأخيرة ألقت بظلال من الشك على إمكانية تحقيقها، ويبدو أن الهدف الجريء المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة بحلول نهاية العقد يخرج حاليا عن نطاق الإمكان. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك.

64 - وأردف قائلا إنه بينما سُمع الكثير عما يلزم عمله، فإن هناك خطرا يتمثل في القنوع بالممارسة البيروقراطية المتمثلة في وضع قوائم طويلة من المقترحات الجيدة التي تتألف من أهداف وغايات وإحصاءات. وهذه خطوة ضرورية، ولكنها ليست كافية. ويتعين على المجتمع الدولي الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح وتوسيع نطاق الجهود وتسريع التقدم للانتقال بالعالم نحو مسار مستدام وقادر على الصمود. وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لأعظم التحديات، ولا سيما الفقر والجوع، وفي الوقت نفسه، مكافحة ثقافة الإقصاء المتفشية التي يتم فيها تجاهل أشخاص، على رأسهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء.

65 - وقال إن التقدم على المسار المستدام والقادر على الصمود الذي انطلق في عام 2015 يتطلب أيضا اتخاذ تدابير تطلعية تتجاوز الفوائد المباشرة وتركز على نوع العالم الذي سيُترك للأجيال القادمة واتجاهه العام ومعناه وقيمه. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ خطة عام 2030 ليس مجرد مسألة تقتصر على حشد المزيد من الموارد. ولكنها مسألة تتعلق بالالتزام بنموذج جديد للتنمية وتنفيذه يكون الإنسان في صميمه، وموجها نحو الصالح العام، ويستند إلى المبادئ الأخلاقية المتمثلة في العدالة والتضامن وتقاسم المسؤولية. ويبني ذلك النموذج على الولاية الفريدة للجنة الثانية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهي تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة للجميع لتحقيق تطلعاتهم إلى حياة أفضل. ويعبر عن هذه الفكرة بالذات مفهوم الاستدامة الذي يقع في صميم جدول أعمال اللجنة.

66 - وأضاف إنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون دعم وحماية كافيين للأسرة، التي تمثل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع. فكثيرا ما تكون الأسرة هي المصدر الوحيد لدعم الملايين من الناس، ولا سيما أولئك الذين يعتبرهم المجتمع عبئا أو غير مرغوب فيهم. ومن ثم، فإن الاستثمار في السياسات ذات المنحى الأسرى هو

الخطوة الأولى في تعزيز قدرة النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية على الصمود.

67 - وقال إن هناك حاجة، من منظور اقتصادي، إلى إعادة بناء مستقبل مستدام للجميع استنادا إلى نماذج اقتصادية تعزز التنمية البشرية المتكاملة. فأعظم مورد لأي اقتصاد هو شعبه. ولا يمكن اختزال التنمية الاقتصادية في مجرد المكاسب الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق هذه التنمية دون التعزيز الكافي للعمالة البشرية، والأجور وظروف العمل العادلة، واحترام حقوق العمال. وهذا يعني التصدي للأشكال العديدة للإجحاف التي لا تزال قائمة في النظم الاقتصادية المعاصرة والتي تدعمها رؤى أنثروبولوجية وأهداف اقتصادية اختزالية، يُستغل باسمها البشر باستمرار ويُنبذون ويُتاجر بهم بل ويُقتَلون.

68 - وقال إن من وجهة النظر البيئية، فإن نموذج التنمية الذي يركز على شخص الإنسان ينطوي بالضرورة على اهتمام خاص بالكوكب، الذي خلقه الله كمسكن مشترك لرعاية الإنسان. وتمثل استعادة علاقة الوئام مع الطبيعة تحديا حاسما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المستقبل.

69 - وأردف قائلا إن التنمية المستدامة ليست هدفا يتحقق مرة واحدة وإلى الأبد؛ بل هي عملية مستمرة تتطلب رؤية طويلة الأجل وجهودا متواصلة. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان مثابرة المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق مستقبل تُحترَم فيه الكرامة المتأصلة في كل شخص، وتُلبى فيه احتياجات الفقراء وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، وتُستعاد فيه علاقة منسجمة مع البيئة.

رفعت الجلسة الساعة 11:25.